

Distr.: General
22 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 20 (ي) من جدول الأعمال المؤقت *

التنمية المستدامة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يورد هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 221/75، لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، ويسلط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى للتعبيل بتحقيق ذلك الهدف. ويعرض التقرير أيضاً آخر المستجدات في تنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، والأعمال التحضيرية المنجزة فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2021، والجهود الأخيرة التي بذلتها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وتلك التي تعتزم بذلها لدعم الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

230821 160821 21-10152 (A)



أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 221/75، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدّم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها للاحتفال بعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

ثانيا - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة في زمن جائحة مرض فيروس كورونا

2 - تشكل الطاقة عنصراً محورياً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فحصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية البشرية والعديد من أهداف التنمية المستدامة. ولا بد أيضاً من التحول إلى حلول الطاقة المستدامة من أجل إعمال اتفاق باريس.

3 - ويمكن لاتخاذ إجراءات حاسمة بشأن الطاقة المستدامة أن يخفز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وهي: القضاء على الفقر (الهدف 1)؛ والقضاء على الجوع (الهدف 2)؛ وإدارة مرفق الرعاية الصحية (الهدف 3)؛ وتوفير الحصول على التعليم (الهدف 4)؛ وتحسين المساواة بين الجنسين (الهدف 5)؛ وتوفير الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6)؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8)؛ وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع (الهدف 9)؛ والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)؛ وبناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة (الهدف 11)؛ وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين (الهدف 12)؛ واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ (الهدف 13)؛ والحياة تحت الماء (الهدف 14)؛ والحياة في البر (الهدف 15)؛ وإحلال السلام والعدالة وإنشاء مؤسسات قوية (الهدف 16)؛ وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (الهدف 17).

4 - ولا تطرح جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات فحسب، بل إنها تمثل أيضاً فرصة غير متوقعة للنهوض بالتقدم نحو تحقيق أهداف الطاقة المستدامة، والحد من انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، على السواء. ومن خلال التخطيط الاستراتيجي والتعاون، يمكن للحكومات استخدام هذا الظرف المأساوي عاملاً محفزاً لإعادة البناء بشكل أفضل، والاستفادة من حُزم التحفيز الاقتصادي المتصلة بالجائحة بهدف تكثيف الاستثمارات في حلول الطاقة المستدامة من أجل انتقال عادل من شأنه أن يدعم خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات أكثر إنصافاً.

5 - ومن الضروري الاستفادة من الزخم العالمي المتنامي والالتزامات التي قطعها أصحاب المصلحة بالانتقال إلى الطاقة النظيفة والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر من أجل النهوض بالعمل المتعلق بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة سعياً إلى بلوغ هدف قِصر الاحترار العالمي على 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ولا تتماشى مستويات الطموح الحالية المتعلقة بالطاقة المستدامة، كما هو مبين في المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس، بعدُ مع مسار الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. ومن الملح اتخاذ إجراءات جريئة في مجال السياسات لتيسير انتقال أسرع إلى نظم طاقة أقرب منالاً وأيسر تكلفة وأكثر استدامة.

6 - وعملاً بالقرار 225/74، سيدعو الأمين العام، بدعم من كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى عقد حوار رفيع المستوى بشأن الطاقة على مستوى القمة في نيويورك، في أيلول/سبتمبر 2021، خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. ويتمثل الهدف من هذا الحوار في تعزيز تنفيذ ما يرد في خطة عام 2030 من أهداف وغايات تتعلق بالطاقة، دعماً لتنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (2014-2024)، بما في ذلك خطة العمل العالمية للعقد، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

7 - وبالنظر إلى أن الحوار الرفيع المستوى هو أول تجمع عالمي بشأن الطاقة يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة منذ 40 عاماً، فمن شأنه أن يشكل أداة حاسمة لحشد الالتزام السياسي والتنفيذ المعجل المطلوبين في السنوات المقبلة. وسوف يمثل فرصة لا مثيل لها لحشد العمل على الصعيد العالمي بشأن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والوصول بالانبعثات إلى مستوى الصفر دعماً لتحقيق هدف القضاء على الفقر وغيره من الأهداف. وينبغي أيضاً الاستفادة بالكامل من أوجه التآزر مع العمليات الحكومية الدولية المقبلة، بما فيها تلك المتعلقة بالنقل والمحيطات والتنوع البيولوجي والنظم الغذائية وتغير المناخ وأقل البلدان نمواً.

ثالثاً - التقدم المحرز نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة⁽¹⁾

ألف - لمحة عامة على الصعيد العالمي

8 - أحرز العالم تقدماً كبيراً نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في بعض المجالات. ومع ذلك، لا تزال الجهود أقل بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. وإذا لم يتم التعجيل بالزخم العالمي نحو تحقيق هدف حصول الجميع على الطاقة ووضع نظام للطاقة خال من الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ، فلن يكون من الممكن تحقيق الهدف 7 والكثير من الأهداف الأخرى.

الحصول على الكهرباء

9 - ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء من 83 في المائة في عام 2010 إلى 90 في المائة في عام 2019، مع حصول 1,1 بليون شخص على الكهرباء خلال هذه الفترة. وبعد حساب النمو السكاني، فقد انخفض عدد سكان العالم المحرومين من الكهرباء من حوالي 1,2 بليون نسمة في عام 2010 إلى 759 مليون نسمة في عام 2019. وقد أحرز تقدم مستمر في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، إذ حصل 130 مليون شخص سنوياً على الكهرباء، مقارنة بمتوسط 127 مليون شخص سنوياً بين عامي 2010 و 2017.

(1) يستند هذا الفرع والفروع اللاحقة من التقرير إلى الوثائق التالية: موجز السياسات المعنون "الاستفادة من الإجراءات المتعلقة بالطاقة للتهوض بأهداف التنمية المستدامة"، الذي جمعه الفريق الاستشاري التقني المعني بالهدف 7 دعماً لدورة عام 2021 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة؛ والتقارير المعنون "تتبع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: تقرير عن التقدم المحرز في مجال الطاقة (2021)"، وهو تقرير مشترك صادر عن الوكالة الدولية للطاقة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية؛ والتقارير المواضيعية الخمسة للفريق العامل التقني دعماً للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة.

10 - ويتركز العجز العالمي في الحصول على الكهرباء، في المقام الأول، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد ارتفع معدل الحصول على الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 33 في المائة في عام 2010، إلى 46 في المائة فقط في عام 2019، وهو ما خلف حرمان 570 مليون شخص من الكهرباء. وتوجد البلدان الثلاثة التي تضم أكبر عدد من الأشخاص المحرومين من الحصول على الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي: نيجيريا (90 مليون نسمة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (70 مليون نسمة)، وإثيوبيا (58 مليون نسمة).

11 - وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخرا في معدلات النمو العالمية للكهربة، لا يزال العالم بعيدا عما هو مطلوب لتحقيق هدف حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام 2030. ومن أجل سد هذه الفجوة، تشير التقديرات إلى أنه سيتعين ارتفاع المعدل السنوي لنمو الكهرباء إلى 0,9 في المائة سنويا حتى عام 2030، مقارنة بنسبة 0,7 في المائة المسجلة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019. وقد تتسبب الاضطرابات الاقتصادية المتصلة بأزمة كوفيد-19 في زيادة صعوبة تحقيق بعض البلدان لأهدافها.

12 - وينبغي تركيز الجهود بشكل خاص لسد الفجوة في الحصول على الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ووفقا لمعدل التقدم الحالي، تشير التقديرات إلى أن حوالي 555 مليون شخص من أصل 660 مليون شخص سيكونون محرومين من الحصول على الكهرباء في عام 2030، سيوجدون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

13 - بيد أن وتيرة التقدم في الحصول على الكهرباء يجب أن تتسارع بشكل كبير لبلوغ الهدف بحلول عام 2030. ويلزم اتباع نهج متكامل فيما يخص الحصول على الكهرباء وزيادة التمويل لجميع التكنولوجيات، بما فيها الحلول القائمة على الشبكات المصغرة والحلول خارج نطاق الشبكة. ومن شأن تشجيع الاستخدامات الإنتاجية للكهرباء أن يعزز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للكهربة مع زيادة جدوى نماذج الأعمال. وسيكون توفير الدعم للتدريب وبناء المهارات أمرا حاسما أيضا، إلى جانب خلق فرص عمل، وتشجيع مشاركة المرأة في القطاع، والعمل مع المجتمعات المحلية من أجل زيادة الوعي.

تيسير الحصول على وسائل الطهي النظيف

14 - ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي من 57 في المائة عام 2010 إلى 66 في المائة عام 2019، ليتبقى نحو 2,6 بليون شخص لا يحصلون عليها. وظلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مستقرة، إذ بلغت نسبة الحصول على وسائل الطهي النظيف فيها 88 في المائة. ولقد استأثرت، في الفترة من عام 2010 إلى عام 2019، منطقتا وسط وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا بأعلى مكاسب في الحصول على وسائل الطهي النظيف، بزيادات سنوية عادت، على التوالي، 2,5 في المائة و 1,4 في المائة.

15 - وقد تصدرت خمسة بلدان، هي الهند والصين وإندونيسيا والبرازيل وباكستان، الزيادة في الحصول على وسائل الطهي النظيف بين عامي 2010 و 2019، من حيث عدد الأشخاص الذين استطاعوا الحصول على تلك الوسائل. وقد استمر ركود المعدل العالمي للحصول على وسائل الطهي النظيف في جميع البلدان الأخرى المنخفضة والمتوسطة الدخل.

16 - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تجاوز النمو السكاني بين عامي 2010 و 2019 النمو في عدد الأشخاص الذين يحصلون على وسائل الطهي النظيف، مما ترك حوالي 85 في المائة من السكان في عام 2019 محرومين من الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي. وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، كان 81 في المائة من سكان العالم المحرومين من الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي يوجدون في نحو 20 بلدا، إذ سُجلت مستويات حصول تبلغ 5 في المائة أو أقل في 7 من تلك البلدان، وهي إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، وموزامبيق، والنيجر.

17 - وقد اتسمت وتيرة التحسن في المعدل العالمي للحصول على تلك الوسائل على مدى العقود القليلة الماضية بالبطء. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، لن يستفيد من وقود وتكنولوجيا الطهي النظيف سوى نحو 70 في المائة فقط من سكان العالم بحلول عام 2030. ومن شأن ذلك أن يترك 2,3 بليون شخص، مقسمين بالتساوي تقريبا بين آسيا النامية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، معتمدين على الاستخدام التقليدي للكتلة الحيوية أو الكيروسين أو الفحم كوقود أولي للطهي.

18 - ولتحقيق هدف حصول الجميع على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي، تشير التقديرات إلى ضرورة زيادة المكاسب في الحصول عليها بنسبة 3 في المائة على الأقل سنويا حتى عام 2030، مقارنة بنسبة 1 في المائة المسجلة في الفترة من عام 2010 إلى عام 2019.

19 - ومن الضروري تعزيز الالتزام السياسي بتوفير وقود وتكنولوجيا الطهي النظيف. وستكون هناك حاجة إلى مبادرات رئيسية واستثمارات كبيرة، من القطاعين العام والخاص، لتشجيع استخدام وقود وتكنولوجيا الطهي النظيف بحلول عام 2030. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء ما سببته جائحة كوفيد-19 من تحديات اقتصادية، والتي تهدد بعكس مسار التقدم المحرز مؤخرا في بعض المناطق. وينبغي النظر في حلول مبتكرة تعتمد على وقود الغاز الحيوي والطاقة الشمسية بالإضافة إلى الحل الأكثر شيوعا المتمثل في تحسين موافد الطهي. وينبغي للبلدان أن تستفيد من الأدوات المتاحة للمساعدة في تحديد تكاليف وفوائد الانتقال إلى أنواع وقود وتكنولوجيا أنظف. ومع تزايد شح أثر الاستخدام الموازي للوقود والتكنولوجيا (تكديس الوقود) في المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية، ينبغي للسياسات أن تشجع على تكديس أنظف.

الطاقة المتجددة

20 - بلغت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة 17,1 في المائة في عام 2018، وهو ما لا يزال أقل من مستوى 17,5 في المائة الذي تحقق في عام 1999، والذي يعتبر أعلى مستوى مسجل منذ عام 1990. ومثل الكهرباء أكبر زيادة سجلت في حصة مصادر الطاقة المتجددة، إذ عادت تلك الحصة نسبة 25,4 في المائة في المجموع، في حين سجل قطاعا النقل والتدفئة تقدما أبطأ بكثير، أو لم يسجلا أي تقدم على الإطلاق.

21 - وتعتبر التدفئة أكبر تلك الاستخدامات النهائية الثلاثة على الصعيد العالمي، وهو ما يمثل حوالي نصف الاستهلاك العالمي النهائي من الطاقة. وقد لوحظ وجود اتجاهين متزامنين في هذا القطاع، تمثلان في انخفاض بطيء للاستخدامات التقليدية للكتلة الأحيائية، وتسجيل زيادة في حصة مصادر الطاقة المتجددة

الحديثة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بلغت 9,2 في المائة، وهو الأمر الذي أفرز ركودا في الحصة الإجمالية من مصادر الطاقة المتجددة في قطاع التدفئة.

22 - وسجل استخدام الطاقة المتجددة في النقل نموا بنسبة 7 في المائة في عام 2018، وهي أكبر زيادة منذ عام 2012، ليصل إجمالي حصة القطاع إلى 3,4 في المائة، بعد أن كان يعادل 3,3 في المائة في عام 2017. وقد وفر الوقود الحيوي، المكون أساسا من الإيثانول المستخلص من المحاصيل الزراعية والذيل الحيوي، 91 في المائة من تلك الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن توسع نطاق استخدام الكهرباء المتجددة وارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية يفرزان زيادات قياسية في استخدام الكهرباء المتجددة في قطاع النقل.

23 - وقد أبلغت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن تسجيل أكبر حصة من مصادر الطاقة المتجددة الحديثة بسبب الاستخدام المكثف للطاقة الأحيائية في العمليات الصناعية، والوقود الأحيائي في مجال النقل، والطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء. وتملك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر حصة من مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة، رغم أن الاستخدامات التقليدية للكتلة الأحيائية تمثل 85 في المائة من استهلاك الطاقة المتجددة.

24 - وثمة حاجة لتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقات. وبموجب السياسات الحالية والمقررة، من المتوقع أن ترتفع حصة جميع مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية، إلى حوالي 21,5 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة بحلول عام 2030، بعد أن كانت تعادل 17,1 في المائة في عام 2018، في حين ستزيد حصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة إلى 16 في المائة بحلول عام 2030، بعد أن كانت تعادل 10,5 في المائة في عام 2018.

25 - ويبين سيناريو التنمية المستدامة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة أن من شأن تكثيف دعم السياسات وخفض التكاليف أن يصل بحصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة في إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة إلى أكثر من 25 في المائة بحلول عام 2030، وفي هذه الحالة فإن مصادر الطاقة المتجددة ستزود ما يزيد قليلا عن نصف مجموع الإمداد بالكهرباء.

26 - ويظهر سيناريو تحويل الطاقة لعام 2030 الذي وضعت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة مسارا تزداد على امتداده حصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة زيادة طفيفة، لتعادل نسبة 28 في المائة وتزود 57 في المائة من توليد الكهرباء على الصعيد العالمي.

27 - وقد أحرز تقدم قوي في اعتماد الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة، على النقيض من الاستخدامات النهائية الأخرى، التي يلزم فيما يخصها بذل جهد أكبر بكثير.

28 - وتحظى التدفئة عالميا، على الرغم من نصيبها الكبير من الاستهلاك النهائي من الطاقة، باهتمام محدود على مستوى السياسات مقارنة بقطاعات الاستخدام النهائي الأخرى. إلى جانب ذلك، فإن دعم السياسات أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتوقعات في مجال النقل، ولا سيما في سياق انخفاض أسعار النفط والغاز.

29 - ويمثل قطاع التدفئة ما يقرب من نصف الاستهلاك العالمي من الطاقة، وهو قطاع تمس الحاجة إلى إزالة الكربون منه. ولا تزال هناك حواجز مستمرة من قبيل التكاليف الأولية المرتفعة، والأطر التنظيمية والمؤسسية القائمة على الوقود الأحفوري، وجمود المستهلك، والعقبات التقنية، ولكن يمكن التغلب عليها من خلال سياسات الدعم. وتشمل بعض المسارات نحو إزالة الكربون من قطاعي التدفئة والتبريد، الكهرباء القائمة على مصادر الطاقة المتجددة، والغازات المتجددة، والاستخدام المستدام للكتلة الأحيائية، والاستخدام المباشر للتدفئة الحرارية الشمسية والتدفئة الحرارية الأرضية.

30 - ويمكن، بل ويجب، أن تتماشى التدابير الرامية إلى توسيع نطاق التدفئة المتجددة مع السياسات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية العامة، مثل تحسين ظروف الشرائح الضعيفة من السكان، وتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ووضع خطط طويلة الأجل للطاقة، والسعي إلى تحقيق الأهداف الدولية المتعلقة بالمناخ والاستدامة. ومن المتوقع أن يبعث اتباع نهج سياساتي متماسك ومتسق وطويل الأجل في مجال الطاقة المتجددة وإزالة الكربون من نظام الطاقة، على الثقة في صفوف المستثمرين وأصحاب المشاريع. والأهم من ذلك أن التعاون الدولي يمكن أن يشكل عاملاً مسرعاً رئيسياً للتحويل في مجال الطاقة، ويساعد في التصدي لتغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي.

الكفاءة في استخدام الطاقة

31 - بعد تسجيل اتجاه تصاعدي من عام 2010 إلى عام 2015، حدث تباطؤ مطرد في معدلات التحسن بالنسبة لكثافة الطاقة الأولية على الصعيد العالمي، وهي مجموع الإمدادات بالطاقة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2018، بلغ معدل كثافة الطاقة الأولية على الصعيد العالمي ما مقداره 4,75 ميغاواط لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة وفقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2017، بما يمثل تحسناً بنسبة 1,1 في المائة عن عام 2017، وهو يقل بكثير عن المعدل السنوي المتوسط المحدد في 3 في المائة المطلوب من أجل تحقيق هدف مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كثافة الطاقة بحلول عام 2030.

32 - وفي الفترة بين عامي 2010 و 2018، تحسنت كثافة الطاقة الأولية في شرق وجنوب شرق آسيا بمعدل سنوي متوسط يعادل 3,1 في المائة. وفي آسيا الوسطى والجنوبية وأوقيانوسيا، كان معدل التحسن السنوي المتوسط البالغ 2,6 في المائة بين عامي 2010 و 2018 يفوق المتوسط العالمي البالغ 2 في المائة. وكانت معدلات التحسن في أمريكا الشمالية وأوروبا تقل بقليل عن المتوسط العالمي (1,9 في المائة)، مع تسجيل أدنى معدلات تحسن في كل من غرب آسيا وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (0,8 في المائة)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (1,4 في المائة).

33 - ومن المهم مضاعفة معدل التحسن العالمي لكثافة الطاقة بحلول عام 2030، وبالتالي تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة 7-3، لأنه يدعم أيضاً الغايات الأخرى للهدف 7. وقد بلغ متوسط المعدل السنوي للتحسن في كثافة الطاقة الأولية على الصعيد العالمي بين عامي 2010 و 2018 ما مقداره 2 في المائة. ورغم أن هذه المعدل كان أفضل من المعدل البالغ 1,2 في المائة الذي سجل بين عامي 1990 و 2010، فقد كان أقل بكثير من الهدف المحدد في 2,65 في المائة في إطار الغاية 7-3.

34 - ولتحقيق الهدف المتوخى في إطار الغاية 3-7 من أهداف التنمية المستدامة، سيلزم أن يصل معدل التحسن السنوي حتى عام 2030 ما متوسطه 3 في المائة. ومع ذلك، وفي ظل السياسات الحالية والمقررة، ومع أخذ أزمة كوفيد-19 في الاعتبار، من المتوقع أن يصل معدل التحسن السنوي في الكفاءة إلى 2 في المائة فقط بين عامي 2018 و 2030. وعلى النقيض من ذلك، يظهر سيناريو التنمية المستدامة الذي وضعت الوكالة الدولية للطاقة أن من شأن مزيج من السياسات واللوائح المنفذة بشكل جيد أن يفرز معدل تحسن سنوي متوسط في كثافة الطاقة قدره 3,4 في المائة بين عامي 2018 و 2030.

35 - وستتطلب أوجه النقص التي سُجلت مؤخرا في تحسين كثافة الطاقة، بما يقل عن المعدل اللازم لتحقيق الهدف المتوخى في إطار الغاية 3-7 من أهداف التنمية المستدامة، تعزيز السياسات الحكومية. ومن شأن منح الأولوية للتدابير الرامية إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في السياسات والاستثمار على مدى السنوات القادمة أن يساعد العالم على تحقيق الغاية 3-7، وتحسين التنمية الاقتصادية، وضمان حصول الجميع على الطاقة النظيفة والفعالة.

36 - وتبين عقود من الخبرة العالمية أن بإمكان سياسات الكفاءة في استخدام الطاقة الجيدة التصميم والتنفيذ أن تحقق مجموعة من الفوائد بالإضافة إلى وفورات في الطاقة والانبعاثات. فالمعايير الدنيا لأداء الطاقة، على سبيل المثال، أداة مجربة في مجال وضع السياسات. ويعتبر تطبيق هذه المعايير وسيلة من وسائل توسيع نطاق السياسات الإلزامية وتغطية المزيد من المنتجات في عدد أكبر من القطاعات على الصعيد العالمي.

37 - وقد ثبتت فعالية الإجراءات الحكومية الرامية إلى خفض تكلفة المعدات أو التجهيزات التحسينية للأبنية الموفرة للطاقة، بما في ذلك عن طريق الحوافز الاقتصادية مثل المنح أو القروض، في العديد من البلدان. ومثلت الرقمنة أيضا اتجاها ناشئا في تيسير التقدم نحو تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة. ومن شأن اعتماد واستخدام أدوات رقمنة لجمع البيانات وتحليلها على نطاق واسع أن يساعد على تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والاستفادة من الفرص المتاحة لتطبيق المرونة على مستوى النظم.

وسائل التنفيذ

38 - يتطلب بلوغ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر زيادة عاجلة وحادة في الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة والتمويل المخصص له. ويلزم زيادة الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة والكفاءة في استخدام الطاقة ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر القادمة بغية وضع العالم على المسار الصحيح للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، مع التركيز على سبيل الأولوية على احتياجات أقل البلدان نموا وحصول الجميع على الكهرباء ووسائل الطهي النظيفة بحلول عام 2030. ويمثل هذا فرصة هائلة تتطلب تدخلات سياساتية منسقة، وتمويلا عاما، واستثمارات خاصة لكي تتحقق بالحجم المطلوب.

39 - وبلغت التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم الحصول على الطاقة النظيفة ما مجموعه 14 بليون دولار في عام 2018، أي ما يمثل انخفاضا بنسبة 35 في المائة مقارنة بالمبلغ المسجل في عام 2017 وقدره 21,9 بليون دولار. ويعزى أساسا الانخفاض في عام 2018، على الرغم من أنه قد سجل في معظم المناطق والتكنولوجيات، إلى حدوث انخفاض بنسبة 61 في المائة في الالتزامات في مجال الطاقة الكهربائية، بعد ذروة عام 2017 التي تعزى إلى الالتزام بمشروع كبير واحد.

40 - وبشكل عام، اتسم اتجاه التدفقات المالية العامة بالإيجابية على مدى العقد الماضي، مع زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الفترة من 2010 إلى 2018، استناداً إلى متوسط متحرك على مدى خمس سنوات. وفي تلك الفترة، تلقت البلدان النامية ما مجموعه 134,8 بليون دولار، مع تخصيص أكبر متوسط حصة سنوي من الالتزام للطاقة الكهرومائية (42,2 في المائة)، تليها الطاقة الشمسية (22,9 في المائة)، والتكنولوجيات المتعددة أو غيرها (21,7 في المائة)، والطاقة الريحية (7,6 في المائة). وبعد التركيز بشكل رئيسي على الطاقة الكهرومائية قبل عام 2010، وُجّهت حصة متزايدة من التدفقات المالية العامة نحو دعم تكنولوجيات الطاقة الشمسية والتكنولوجيات المتعددة أو غيرها، بما في ذلك من خلال الصناديق الخضراء المتعددة الأغراض ودعم البنى التحتية.

41 - ومنذ عام 2010، شهدت التدفقات المالية اتجاهها إيجابياً في جميع المناطق، مع تسجيل أكبر زيادة نسبية في وسط وجنوب آسيا، حيث حدثت زيادة بمقدار ستة أضعاف. وحققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة بمقدار الضعف، استناداً إلى متوسط متحرك على مدى خمس سنوات. ومع ذلك، بينما كان الاتجاه الإيجابي في التدفقات المالية العامة نحو مصادر الطاقة المتجددة واعداء، فإنه يخفي بعض التناقضات الهامة على صعيد التوزيع. ولم تصل سوى نسبة 20 في المائة من التدفقات إلى أقل البلدان نمواً، وكان المجموع لعام 2018 (2,8 بليون دولار) في نفس مستوى عام 2017.

42 - ومن الضروري زيادة الالتزامات المالية تجاه البلدان النامية، نظراً للحاجة إلى زيادة الاستثمارات الإجمالية في الطاقة المتجددة زيادة كبيرة من أجل بلوغ غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. ومن المؤكد أنه سيتعين زيادة التدفقات المالية في الأجل القصير، في ضوء أزمة كوفيد-19، ولا سيما في أقل البلدان نمواً التي تخلفت كثيراً في تحقيق الهدف.

43 - وبما أن الموارد العامة محدودة بشكل عام، فينبغي استخدامها على نحو استراتيجي من أجل اجتذاب رؤوس أموال خاصة إضافية، لا سيما في القطاعات والمناطق التي يعتبرها المستثمرون من القطاع الخاص محفوفة بمخاطر شديدة بالنسبة للاستثمار. وتُعد إمكانية التنبؤ بالسياسات والأنظمة وموثوقيتها من الاعتبارات الحيوية فيما يخص اجتذاب المستثمرين، بالنظر إلى أنها تقلل من المخاطر المتصلة بحالات الرجوع عن السياسات أو إعادة التفاوض بشأنها. وفي هذا الصدد، تضطلع الحكومات بدور رئيسي في وضع أطر سياسية وتنظيمية مستقرة ومتسقة.

44 - ويواجه الابتكار في مجال الطاقة، وتطوير التكنولوجيا ونشرها، وتحسين البيانات تحديات سياسية وتكنولوجية ومالية واجتماعية كبيرة ومستمرة. فلم يتم نشر التكنولوجيات القائمة بالدرجة الكافية، وما زال ما يقرب من نصف التكنولوجيات اللازمة لتحقيق غاية عام 2050 في المراحل الأولى من التطوير والبيان العملي.

45 - وبهدف زيادة الابتكار في مجال الطاقة النظيفة، ينبغي تعزيز التعاون الدولي والالتزامات الوطنية بالشراكة مع القطاع الخاص. وينبغي أن يستند الابتكار الموسع إلى تمويل للبحث والتصميم والتطوير والبيان العلمي يكون هادفاً ومستداماً وقائماً على النتائج، ويتناسب مع التحدي المطروح، ويضع معالم راسخة من أجل التبني لأغراض تجارية على نطاق واسع.

46 - ووجود نظم محسنة، تكون مفتوحة وموثوقة وكاملة، لجمع البيانات واستخدامها في التطبيق العملي ضروري للتعبيل بوضع سياسات وخطط ونظم شاملة للطاقة على نحو فعال. وينبغي تهيئة بيئة مؤاتية شاملة ومتكاملة للاستفادة من قوة الرقمنة ليس فقط لتحسين يسر تكلفة تكنولوجيات الطاقة النظيفة وموثوقيتها وإمكانية الحصول عليها، ولكن أيضا لتعزيز القدرات والمعارف حول التكنولوجيات الرقمية من أجل معالجة الفجوة الرقمية.

47 - وتحتاج البلدان إلى أشخاص مدربين تدريباً جيداً ومهرة للعمل في مشاريع الطاقة من أجل تحقيق طموحاتها في مجال الطاقة المتجددة. ويكتسي دعم البرامج التعليمية والتدريبية، بما يشمل برامج القدرات الرقمية المتعلقة بالطاقة المستدامة، الهادفة إلى بناء المعرفة والقدرات المحلية وتعزيز مشاريع الطاقة المتجددة أهمية حاسمة، على غرار زيادة جهود بناء القدرات، بما يشمل الأطر المساعدة والتعاون التكنولوجي وتدبير الاستثمار ونقل المعرفة التقنية وأنشطة تدريب الموظفين.

باء - لمحة عامة على الصعيد الإقليمي

منطقة أفريقيا

48 - حلت جائحة كوفيد-19 في وقت كانت فيه البلدان الأفريقية تواجه بالفعل تحديات خطيرة في تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الطاقة. وسيشكل تمويل البنية التحتية للطاقة الآن تحدياً أكبر، بالنظر إلى تنامي الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل، ولا سيما من القطاع الخاص. ولن تكفي الموارد الحكومية لتحمل الاستثمارات التي تمس الحاجة إليها، ولا سيما لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة الهائلة في القارة وغيرها من أنواع الوقود الانتقالي مثل الغاز، ولتحسين شبكات النقل والتوزيع غير المتوفرة بما يكفي.

49 - ويتركز العجز العالمي في الحصول على الكهرباء، في المقام الأول، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد ارتفع معدل الحصول على الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 33 في المائة في عام 2010، إلى 46 في المائة فقط في عام 2019، وهو ما خلف حرمان 570 مليون شخص من الكهرباء.

50 - ولا يزال الحصول على وسائل الطهي النظيف يشكل تحدياً كبيراً. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تجاوز النمو السكاني بين عامي 2010 و 2019 النمو في عدد الأشخاص الذين يحصلون على وسائل الطهي النظيف، مما ترك حوالي 85 في المائة من السكان في عام 2019 محرومين من الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي.

51 - وفي الوقت نفسه، لا يزال انتشار الطاقة المتجددة بطيئاً، وهو ما يحد بالتالي من تأثيره على السكان الأفارقة، على الرغم من أن جميع بلدان المنطقة تقريباً تتيح فرصاً كبيرة للمستثمرين في قطاع الطاقة المتجددة.

52 - وينبغي التعجيل بالإصلاحات التي تخص السياسات، والأطر التنظيمية وخطط الاستثمار المتعلقة بالطاقة من أجل ضمان زيادة التمويل، بما في ذلك من القطاع الخاص، بهدف سد العجز المزمن في الحصول على الطاقة في القارة، وبناء مزيج طاقات أكثر قدرة على الصمود، مع نظم قادرة على تحمل الصدمات من قبيل الكوارث الطبيعية والأوبئة. وتوفر جائحة كوفيد-19 فرصة للتعجيل بتوفير خدمات الطاقة، بالنظر إلى أن ذلك قد يشجع الحكومات على إعادة البناء على نحو أفضل من خلال نهج الانتعاش الأخضر الذي يعطي الأولوية للاستثمارات في الطاقة النظيفة.

المنطقة العربية

- 53 - لا تبذل المنطقة العربية جهوداً كافية لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، وسيؤدي ذلك، إذا لم تُتخذ تدابير لتصحيح المسار، إلى تقلص النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكانها.
- 54 - وفي العديد من البلدان العربية، تؤدي النزاعات وعدم الاستقرار إلى إعاقة التقدم، ولكن في بلدان أخرى، ونظراً لارتفاع مستويات الدعم الحكومي للطاقة وارتفاع أسعار النفط، فإن هناك قوى اقتصادية قوية تحفز الحكومات على تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وبالتالي خفض ما تفرضه ميزانياتها من متطلبات. وتُحدث قوى السوق بالفعل زيادة حادة في مشاريع الطاقة الشمسية الجديدة والجهود الرامية إلى تحقيق الكفاءة في جميع أنحاء المنطقة.
- 55 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم مواطن الضعف في البلدان العربية فيما يتعلق باستدامة نظم الطاقة لديها وقدرتها على دعم النمو الاجتماعي والاقتصادي. لكنها توفر أيضاً فرصاً لتسريع الانتقال في مجال الطاقة، وصياغة سياسات تعكس وفورات التكاليف التي تحققها مصادر الطاقة المتجددة، ودعم النمو الاقتصادي في المستقبل، لا سيما من خلال النهج الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك قطاعات المياه والغذاء والاستخدام النهائي.
- 56 - وبلغت نسبة الحصول على الطاقة الحديثة 90 في المائة في عام 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4 في المائة على مدى العقد الماضي. والمنطقة العربية من بين أكثر المجموعات الإقليمية تزوداً بالكهرباء. غير أن الحصول على الكهرباء ليس موحداً، وأقل البلدان نمواً تمثل مجموع العجز تقريباً، إذ لا تتجاوز نسبة الحصول على الكهرباء فيها 79 في المائة. ولا يزال سكان الريف في أقل البلدان نمواً متخلفين كثيراً عن المناطق الحضرية، حيث يكاد يكون الحصول على الكهرباء شاملاً.
- 57 - وحتى مع انتشار الحصول على الكهرباء على نطاق واسع، لا تزال عدة بلدان في المنطقة تعاني من حالات الانقطاع المفاجئ للخدمة، بغض النظر عن مستويات الدخل أو الموقع (الحضري أو الريفي)، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والمشردين.
- 58 - ولا يزال أيضاً الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي مرتفعاً في المنطقة العربية، بمتوسط قدره 87 في المائة. ويحصل سكان 13 بلداً على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي بصورة كاملة أو شبه كاملة. غير أن الحالة بالنسبة لأقل البلدان نمواً مختلفة تماماً، إذ يتركز فيها 96 في المائة من العجز في الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة، بينما يقل معدل الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي في ثلاثة بلدان عن 10 في المائة.
- 59 - وعلى الرغم من انخفاض كثافة الطاقة بشكل عام على مدى العقد الماضي، فإن المنطقة العربية لا تسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الغايات العالمية للكفاءة في استخدام الطاقة. وبالمقارنة مع المناطق الأخرى، فإن مستوى كثافة الطاقة في المنطقة العربية من بين أدنى المستويات، ولكن معدل الانخفاض في كثافة الطاقة لا يتجاوز 1,6 - في المائة. وهذا أمر يثير قلقاً خاصاً في قطاع النقل، الذي يعتبر مستوى كثافة الطاقة فيه من بين الأعلى في العالم.

60 - وتمثل الطاقة المتجددة في المنطقة العربية نحو 13 في المائة من مزيج استهلاك الطاقة. ويمثل بلدان فقط 72 في المائة من استهلاك الطاقة المتجددة، بما يشمل مصادر الطاقة المتجددة التقليدية مثل الوقود الأحفوري الصلب. وتمثل مصادر الطاقة المتجددة التقليدية 86 في المائة من الطاقة المتجددة في المنطقة. غير أن الطاقة الشمسية ونظم الرياح بدأت تكتسب زخماً، إذ أن تكاليف هذه التكنولوجيات تقل الآن عن تكاليف المصادر التقليدية أو تنافسها.

61 - وسيكون التنويع الاقتصادي الهيكلي، وتعزيز إنتاجية الطاقة، وإعادة توجيه دعم الطاقة لتعبئة تكنولوجيات الطاقة المستدامة، ولا سيما في المجتمعات النائية والضعيفة، أمورا أساسية في المنطقة العربية.

62 - وينطوي تعزيز التعاون الأفريقي بهدف زيادة تعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال أوجه الترابط القائمة بين التجارة والشبكات ونقل أفضل الممارسات، على إمكانات كبيرة لتتيح للمنطقة أن تنعم بمزيد من الاستقرار والازدهار.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

63 - كان التقدم المحرز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة متفاوتا. ويلزم بذل جهود أكبر لوضع المنطقة على المسار الصحيح، لا سيما بالنظر إلى النكسات التي تواجهها الاقتصادات بسبب جائحة كوفيد-19.

64 - ويعتبر الحصول على الكهرباء المجال الذي خطت فيه المنطقة أكبر الخطوات في العقد الماضي. وقد بلغ معدل الكهرباء على الصعيد الإقليمي 95,6 في المائة في عام 2018. وانخفض عدد الأشخاص الذين لا يملكون وصلة كهربائية من 538 مليون شخص في عام 2010 إلى 200 مليون شخص في عام 2018. وشكلت عمليات توسيع الشبكة عامل التمكين الرئيسي في زيادة الكهرباء، على الرغم من أن الحلول القائمة على مصادر الطاقة المتجددة غير المرتبطة بالشبكة تؤدي دورا هاما في المجتمعات المحلية الصغيرة والنائية، وكذلك في المناطق المتسمة بضعف الموثوقية الشبكية.

65 - وقد أبرزت الجائحة أهمية الحصول على الكهرباء باعتباره أحد عوامل التمكين الخاصة بالرعاية الصحية الحديثة والتعليم عن بعد والعمل عن بعد من أجل الحفاظ على الإنتاجية مع اتخاذ تدابير التباعد البدني. وعلى الرغم من أن بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تسير على الطريق الصحيح لتيسير حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام 2030، لا يزال هناك تفاوت بين معدلات الحصول على الكهرباء في المناطق الحضرية والمعدلات في المناطق الريفية والمعزولة. ولا تزال هناك تحديات سياسية وتنظيمية تواجه توفير خدمات كهرباء عالية الجودة وموثوقة، ولا سيما في ضوء الشواغل المتضاربة المتعلقة بالانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة.

66 - وفي عام 2010، اعتمد 2,13 بليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان المنطقة، على وسائل طهي تتسبب في درجة عالية من التلوث والضرر. وبحلول عام 2018، كان استخدام وسائل الطهي النظيف قد خفض العجز إلى 1,78 بليون شخص، أو 39 في المائة من السكان. وفي عام 2016، ساهم سوء نوعية الهواء في الأماكن المغلقة في ما يقدر بنحو 2,8 مليون حالة موت مبكر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

67 - ويمثل تيسير حصول الجميع على وقود وتكنولوجيات الطهي النظيف تحدياً كبيراً لجزء كبير من المنطقة، إلى جانب ذلك، فإن سياسات الطهي النظيف لم تحظ بعد بالاهتمام والاستثمار الكافيين. ويلزم بذل جهود أكبر لفهم الطابع المتعدد الأبعاد للتحدي، بما يشمل مسائل يسر التكلفة والآثار الصحية والسلامة، وذلك لأنه في غياب تدخلات سياساتية قوية، فلن يحصل على وقود وتكنولوجيات الطهي النظيف سوى أقل من ثلاثة من كل خمسة أشخاص في عام 2030.

68 - وفي السنوات الأخيرة، تصدرت المنطقة مجال تطوير الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي، ولا سيما في قطاع الطاقة، إذ تمثل مصادر الطاقة المتجددة الآن الخيار الأقل تكلفة في العديد من الظروف. وفي عام 2018، حدث أكثر من ثلث الزيادة العالمية في استهلاك الطاقة المتجددة الحديثة، مقارنة بالسنة السابقة، في شرق آسيا، وأساساً في الصين، حيث تهيمن طاقة الرياح والطاقة الشمسية الفولطاضونية على النمو. وفي حين لم يضاه هذا الإنجاز في قطاعي التدفئة والنقل، فإن إمداد الاستخدامات النهائية بالكهرباء يتيح فرصاً كبيرة لإحراز مزيد من التقدم.

69 - وقد أحرزت الاقتصادات الرئيسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدماً جيداً في دفع المتوسط الإقليمي نحو غاية مضاعفة معدل التحسن في كثافة الطاقة. بيد أن كثافة الطاقة في الاقتصادات الناشئة مرتفعة نسبياً مقارنة بالبلدان المتقدمة. ولا تشهد العديد من البلدان الأصغر تحسناً كافياً، وينبغي لها أن تولي اهتماماً أكبر للسياسات في هذا المجال.

70 - وفي خطوة هامة في اتجاه اعتماد سياسة مناخية فعالة، أعلنت ثلاثة من أكبر الاقتصادات في المنطقة، وهي جمهورية كوريا والصين واليابان، أنها حددت أهدافاً من أجل تحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول حوالي منتصف القرن الحادي والعشرين.

71 - وأي استثمار في الفحم قد ينطوي الآن على خطر ترسيخ تكاليف غير ضرورية، ليس فقط بسبب العوامل الخارجية السلبية لتدهور نوعية الهواء وتسارع تغير المناخ، ولكن أيضاً لأن خيارات الطاقة المتجددة أصبحت الآن أرخص من الفحم في معظم الأماكن. وسيفيد بذل المزيد من الجهود في مجال السياسات في جميع أنحاء المنطقة في التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لاستخدام الفحم، وتجنب ارتفاع التكاليف الحالية والمقررة للكهرباء المولدة عن طريق حرق الفحم.

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

72 - تواصل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إحراز بعض التقدم في تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. فقد تحسنت معدلات الحصول على الكهرباء، وظلت كثافة الطاقة في المنطقة في اتجاه نزولي، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي. غير أن الآثار السلبية على اقتصاد المنطقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 حدثت من التقدم المحرز. وقد زادت الجائحة الحاجة الملحة إلى حل مسألة ما تشهده المنطقة من فجوة في الحصول على الطاقة، وقد أفرز الوضع الراهن دعوات قوية إلى بذل جهود موحدة من جانب القطاعين العام والخاص.

73 - وما فتئت المنطقة تزيد بشكل مطرد من الحصول على الكهرباء. وإجمالاً، تبلغ نسبة التغطية حوالي 99 في المائة، وفقاً لمنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، ولكن المناطق الريفية لا تزال محرومة، إذ لا تتجاوز نسبة التغطية فيها حوالي 95 في المائة. واعتباراً من عام 2019، لم يحصل حوالي 18 مليون

شخص على الكهرباء. ويجب بذل جهد كبير لتوسيع نطاق التغطية، خاصة وأن دراسات أجريت مؤخرا قد سلطت الضوء على ظروف عدم تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات الطاقة الجيدة في المنطقة.

74 - وفي بلدان عديدة، من بينها باراغواي وبليز ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وجامايكا ودومينيكا وغواتيمالا وغيانا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس، فإن أكثر من 10 في المائة من السكان لا يحصلون على التكنولوجيات النظيفة من أجل الطهي. ووفقا لقاعدة بيانات الطاقة المنزلية لعام 2019 لمنظمة الصحة العالمية، لا يحصل حوالي 57 مليون شخص في المنطقة على هذه المصادر، ونظرا لتباطؤ التقدم عما كان متوقعا، فمن غير المرجح أن تحقق المنطقة الهدف المحدد لعام 2030، المتمثل في استبدال الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة بمصادر حديثة والتركيز في الأجل الطويل على الكهرباء لتلبية احتياجات الطهي.

75 - وظلت المنطقة تحرز تقدماً كبيراً في الأخذ بتكنولوجيات الطاقة المتجددة. فقد زادت القدرة المركبة للطاقة الكهرومائية من 227,6 جيجاواط إلى 236,7 جيجاواط بين عامي 2018 و 2019، وفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وأصبحت طاقة الرياح أكبر مصدر لتوليد الطاقة المتجددة المتغيرة، إذ ارتفعت من 20,8 جيجاواط في عام 2018 إلى 22,5 جيجاواط في عام 2019. كما سجلت مصادر الطاقة الشمسية تقدماً كبيراً، إذ ارتفعت من 7 جيجاواط في عام 2018 إلى 8,6 جيجاواط في عام 2019. وقد نمت مصادر الطاقة الحيوية من 19,5 جيجاواط في عام 2018 إلى 19,8 جيجاواط في عام 2019، وسيستمر هذا الاتجاه إذ تشجع السياسات الحكومية استخدام الطاقات المتجددة.

76 - وسجلت المنطقة في الماضي أقل معدلات كثافة الطاقة في العالم. ومع ذلك، لم يحدث أي انخفاض في مستوى الكثافة منذ عام 2014، وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية للوصول إلى الهدف المحدد لعام 2030.

77 - وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز دور الحكومات في ضمان الحصول على خدمات الطاقة الأساسية، التي تعتبر حاسمة بشكل خاص في فترات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19. وزيادة التعاون بين بلدان المنطقة أمر هام أيضا لإحراز تقدم نحو تحقيق المزيد من الاستدامة. ومن العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد الجائحة زيادة التكامل في مجال الطاقة من أجل الحد من الاعتماد على الموارد الخارجة عن المنطقة واستخدام المزايا التي يوفرها التكامل في مجال الطاقة مثل الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

78 - لا تزال الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا متأخرة في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وهي تشهد حصولا على الطاقة الكهربائية ووقود الطهي النظيف بنسبة 100 في المائة، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة من حيث نوعية الخدمة ويسر التكلفة.

79 - وتمثل المنطقة ما يقرب من نصف الطاقة المتجددة المستخدمة في جميع أنحاء العالم ومقدارها 1 971 جيجاواط. وقد زادت حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقات في المنطقة تدريجيا من عام 1990 إلى عام 2018، إذ تضاعفت الحصة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة من حوالي 6 في المائة إلى ما يزيد قليلا عن 12 في المائة.

80 - وقد أحرز بعض التقدم في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي الفترة بين عامي 1990 و 2018، انخفضت كثافة الطاقة في المنطقة بنسبة 41 في المائة. وبلغ متوسط معدل الانخفاض خلال هذه الفترة 1,85 في المائة سنوياً. ويشير تحليل أجري للمنطقة إلى أن احتياجات قطاع الطاقة من حيث الاستثمار تتراوح ما بين 24 تريليون دولار و 29 تريليون دولار بين عامي 2020 و 2050، منها ما بين 6 و 16 في المائة ضرورية لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.

81 - ومن الجدير بالذكر أن هناك بلداناً داخل المنطقة تصدر كميات كبيرة من الوقود الأحفوري وتُسجل بعضاً من أعلى مستويات كثافة الطاقة في العالم. ولذلك سيتطلب تحقيق انتقال إلى الطاقة المستدامة في جميع أنحاء المنطقة تغييرات كبيرة في هذه الاقتصادات والمجتمعات.

82 - وبما أن الميثان غاز قوي جداً من غازات الدفيئة، فإن الحد من انبعاثات الميثان على امتداد سلسلة قيمة الغاز الطبيعي والفحم والنفط الخام يوفر فوائد مناخية كبيرة، لا سيما على المدى القريب، ويمكن أن يساعد على المدى الطويل في دعم انتقال عادل ومستدام للطاقة. وهناك إمكانيات كبيرة لإجراء تخفيضات سريعة، باستخدام تكنولوجيات تخفيف فعالة من حيث التكلفة وميسرة. وتوفر إدارة الميثان أيضاً تحسينات هامة في نوعية الهواء وسلامته ويمكن أن تساعد على تعزيز امتزاز الهيدروجين المستدام.

83 - ومن شأن وضع إطار شامل للإدارة المسؤولة للموارد أن يفيد المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم وأن يوفر ضمانات لأوساط استثمارية تدعو إلى تشديد الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

84 - لتحقيق غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز التعاون الدولي وزيادة الاستثمار في الطاقة المستدامة في البلدان — 91 الأكثر ضعفاً، وهي أقل البلدان نمواً، وعددها 46 بلداً، والبلدان النامية غير الساحلية، وعددها 32 بلداً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعددها 38 بلداً.

85 - وقد اعتمدت معظم هذه البلدان أهدافاً طموحة على الصعيد الوطني أو الصعيد الإقليمي أو الصعيدين معاً بشأن الحصول على الطاقة والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، ولكن التقدم المحرز في التنفيذ لا يزال محدوداً وموزعاً على نحو غير متكافئ. وتواجه مسارات البلدان الفردية للانتقال في مجال الطاقة العديد من الحواجز التي تتعين معالجتها على نحو متزامن وبطريقة شاملة لعدة قطاعات. ومن شأن تسريع الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة أن يساعد هذه البلدان على المضي قدماً في مسارها الإنمائي العام.

86 - ومن المحتمل أن تزيد أزمة كوفيد-19 من خطر انعدام أمن الطاقة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تزيد الموارد اللازمة للتصدي للجائحة من تقييد قدراتها المالية المحدودة أصلاً، ومن ثم قد تعرقل الاستثمارات في الطاقة المستدامة.

87 - وهناك فرصة لمواءمة التدابير الخضراء للانتعاش من الجائحة مع التدفقات المالية المتزايدة نحو الطاقة المستدامة، وفقاً للأولويات الإنمائية الرئيسية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المبين في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والمداولات الأولية

استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعتمد فيه برنامج عمل جديد لأقل البلدان نموا.

88 - وفي عام 2019، حصل 53 في المائة من السكان في أقل البلدان نموا، و 58 في المائة في البلدان النامية غير الساحلية، و 83 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الكهرباء. وفي البلدان الأقل نموا في أفريقيا، حيث يعيش ثلثا السكان في المناطق الريفية، حصل 19 في المائة فقط من سكان الأرياف على الكهرباء. ورغم أن 15 بلدا من أقل البلدان نموا هي من بين البلدان العشرين الأولى التي تعاني من عجز في الحصول على الطاقة في العالم، فإن مجموع ما اجتذبت أقل البلدان نموا الـ 46 لم يتجاوز 20 في المائة من الالتزامات الدولية الموجهة لدعم الطاقة النظيفة للبلدان النامية.

89 - ونظرا لزيادة الضغوط على شبكات الكهرباء القديمة القائمة بسبب النمو السكاني والتحضر السريع اللذان تشهدهما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، فالحاجة ماسة إلى الاستثمار في توليد الطاقة، إلى جانب تعزيز الشبكة وتحسين التكنولوجيا، من أجل توفير الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع وتقليل الخسائر في نقل الكهرباء وتوزيعها. وبالإضافة إلى ذلك، يتوفر أمام أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية مجال كبير للمشاركة في مشاريع عابرة للحدود تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تجمعات إقليمية للطاقة من أجل معالجة قضايا استقرار الشبكة، وصعوبات الإمداد، والكفاءة في استخدام الطاقة.

90 - ويمكن أن تساعد زيادة نشر التوليد اللامركزي للكهرباء من مصادر طاقة متعددة على سد الفجوات في الحصول على الكهرباء، بما في ذلك من خلال استخدام الشبكات الصغيرة والمصغرة جدا، ونظم الطاقة المتجددة المستقلة، والنظم الشمسية الفولطاضوئية ونظم التخزين التي تتركب على الأسطح، وغيرها من التكنولوجيات التي يمكن ربطها مباشرة بتحسين سبل العيش وبالنشاط الاقتصادية، ولا سيما في المناطق النائية ذات الطلب المنخفض. ويتطلب الاتجاه نحو اللامركزية، والتكامل المتغير في مجال الطاقة المتجددة، وكهربية قطاعات الاستخدام النهائي، تحولا نحو الشبكات الذكية والرقمنة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ عدد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في النظر في خيار التنقل الكهربائي.

91 - ويمكن لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستفيد بشكل مباشر من نشر مصادر الطاقة المتجددة وتنفيذ تدابير الكفاءة في استخدام الطاقة بوصفها وسيلة للتقليل إلى أدنى حد من الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة، لتقليل بذلك من اعتمادها المفرط على الواردات من الطاقة. ويتطلب المسار المؤدي إلى الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في جميع فئات الاستخدام النهائي الرئيسية الثلاث: الكهرباء، والنقل، والتدفئة والتبريد. ومع ذلك، وعلى الرغم من إمكانية توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة وانخفاض تكلفة هذه التكنولوجيات، فإن القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة غير المتجددة تنمو بوتيرة أسرع من القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة في هذه البلدان.

92 - ويمكن للحكومات والشركاء في التنمية أيضا توسيع موارد المالية العامة، بما في ذلك صناديق المناخ والتمويل الميسر والضمانات والمنح والديون التابعة، من أجل معالجة القيود الاستثمارية التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتحفيز التمويل الخاص لتوسيع نطاق نشر الطاقة المتجددة.

93 - ومن خلال وضع الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في صميم الخطط الخضراء للتعافي ما بعد الجائحة، يمكن للحكومات أن تشير إلى التزامات عامة طويلة الأجل، بما يعزز ثقة المستثمرين ويوسع نطاق الاستثمارات اللازمة لتطوير الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى بيانات أفضل للاستثمار، إلى جانب إصلاحات تنظيمية وسياساتية ونماذج أعمال مبتكرة من أجل التغلب على الحواجز التي تحول دون النشر.

رابعاً - الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة

94 - أحرز تقدم كبير في التحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2021. وقد جرى تنسيق الأعمال التحضيرية تحت قيادة وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام للحوار، ليو جنمن، إلى جانب الرئيسين المشاركين للحوار، وهما مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالطاقة المستدامة للجميع، داميلولا أوغونييني، وكلاهما رئيسان مشاركان لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وتؤدي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دور أمانة الحوار.

المناصرون العالميون للموضوع

95 - يقود المناصرون العالميون للموضوع، والذين يضمون دولاً أعضاء ممثلة على المستوى الوزاري وفي الاتحاد الأوروبي، جهود دعوة على الصعيد العالمي تحضيراً للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة حول المواضيع الخمسة التالية:

- (أ) الحصول على الطاقة: الاتحاد الروسي، والصين، وكينيا، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وهولندا، واليابان، والاتحاد الأوروبي؛
- (ب) الانتقال في مجال الطاقة: إسبانيا، وألمانيا، والبرازيل، وبولندا، والدانمرك، وشيلي، وكولومبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والهند؛
- (ج) التمكين من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال انتقالات شاملة وعادلة في مجال الطاقة: الإمارات العربية المتحدة، وآيسلندا، والبرتغال، وبنما، وناورو، وهندوراس، والاتحاد الأوروبي⁽²⁾؛
- (د) الابتكار والتكنولوجيا والبيانات: الاتحاد الروسي⁽³⁾، وفنلندا، والمغرب، وموريشيوس؛
- (هـ) التمويل والاستثمار: إيطاليا، وباكستان، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة العربية السعودية، وهولندا⁽⁴⁾.

(2) يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور داعم.

(3) يضطلع الاتحاد الروسي بدور داعم.

(4) تضطلع هولندا والمملكة العربية السعودية بدور داعم.

تقارير الفريق العامل التقني: نحو وضع خريطة طريق عالمية لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر

96 - من أجل توفير مدخلات موضوعية للأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، أنشئت خمسة أفرقة عاملة تقنية متعددة أصحاب المصلحة استناداً إلى المواضيع الخمسة للحوار. وتضم الأفرقة العاملة ما مجموعه 160 خبيراً، وتترجمها بالشراكة 16 منظمة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى:

(أ) الحصول على الطاقة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبنك الدولي؛

(ب) الانتقال في مجال الطاقة: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ج) التمكين من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال انتقالات شاملة وعادلة في مجال الطاقة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الصحة العالمية؛

(د) الابتكار والتكنولوجيا والبيانات: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

(هـ) التمويل والاستثمار: البنك الأوروبي للاستثمار، والوكالة الدولية للطاقة، ومؤسسة التمويل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

97 - وقدمت الأفرقة العاملة التقنية تقاريرها المواضيعية⁽⁵⁾ في المنتديات المواضيعية الوزارية التي عقدت في حزيران/يونيه 2021 تحضيراً للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة. وقد دعمت التقارير المناقشات الموضوعية خلال المنتديات، بما في ذلك فيما يخص مجموعة من التوصيات بشأن كل موضوع من المواضيع الخمسة للحوار، بوصفها مساهمات في وضع خريطة طريق عالمية لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر.

المنتديات المواضيعية الوزارية

98 - في الفترة من 21 إلى 25 حزيران/يونيه 2021، عُقدت خمسة منتديات مواضيعية وزارية شكلت علامة بارزة هامة في العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، تغطي المواضيع الخمسة للحوار، وشاركت في استضافتها الدول الأعضاء المناصرة العالمية الـ 30.

99 - وقد جمعت المنتديات حوالي 1 500 من القادة والخبراء من الحكومات ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني ومنظمات الشباب، وشارك فيها 300 متحدث، من بينهم نحو 50 وزيراً وأكثر من 20 رئيس منظمة تابعة للأمم المتحدة، إلى جانب تنظيم 80 حدثاً جانبياً.

(5) متاحة على الرابط التالي: www.un.org/en/hlde-2021/page/theme-reports.

100 - وتضمنت المنتديات أيضا إبرام اتفاقات بشأن الطاقة من أجل تعزيز الزخم وتشجيع جميع أصحاب المصلحة على تعبئة المزيد من الالتزامات الطوعية قبل الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة.

101 - ويجري إعداد موجز مقتضب لنتائج المنتديات، وسيسترشد به في الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة. وسيشمل الموجز العناصر الرئيسية لخريطة طريق عالمية نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والوصول بالانبعثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، استنادا إلى المداولات في المنتديات المواضيعية الوزارية والتقارير المقدمة من الأفرقة العاملة التقنية الخمسة.

الاتفاقات بشأن الطاقة: تعبئة الالتزامات الطوعية من قبل جميع أصحاب المصلحة

102 - تتمثل الاتفاقات بشأن الطاقة، التي صُممت بوصفها من بين النتائج الرئيسية المتوقعة للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، في التزامات طوعية من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، ومؤسسات الأعمال، والمجتمع المدني، والشباب، والمدن، والسلطات دون الوطنية، التي توفر وسيلة لترجمة خريطة الطريق العالمية إلى خطوات ملموسة وخطط قوية على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي ودون الوطني.

103 - ويجب أن تتسم الاتفاقات بشأن الطاقة بالطموح والتعجيل بالعمل، وأن تكون متوائمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن تضمن الاتساق مع خطط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تكون متوائمة مع المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس والالتزامات بالوصول بالانبعثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، وأن تكفل ألا يتخلف أحد عن الركب، وأن تيسر انتقالا عادلا وأن تكون عملية وقوية وقابلة للقياس.

104 - ويتعين أن يأتي الجزء الأكبر من الاستثمارات الرامية إلى تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة من القطاع الخاص، ولذلك فمن الأهمية بمكان تأمين التزامات في شكل اتفاقات بشأن الطاقة من القطاع الخاص. وخلال المنتديات المواضيعية الوزارية، عرضت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، أو استعرضت، أكثر من 25 اتفاقا جريئا وطموحا بشأن الطاقة. وعلى سبيل المثال، أعلنت مؤسسة روكفلر ومؤسسة أيكيا عن نيتهما إنشاء منصة عالمية بقيمة بليون دولار لتوسيع نطاق الحصول على الطاقة لفائدة بليون شخص عن طريق مصادر الطاقة المتجددة. وصدرت إعلانات أو استعراضات تمهيدية أخرى من حكومات كل من ألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، والجمهورية الدومينيكية، والدانمرك، وناورو، والهند، وهولندا، علاوة على إقليم الباسك في إسبانيا، ومدينة إيثاكا في الولايات المتحدة الأمريكية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وشبكة الحلول المستدامة في مجالي المياه والطاقة، وشركة إينيل (Enel)، وجمعية غوغلا (GOGLA)، وشركة جوجل (Google)، وشركة JK للأسمنت (JK Cement)، وشركة NTPC للطاقة، وشركة UltraTech للأسمنت، وتحالف كهربة الريف، ومنظمة Energy Student.

105 - وستواصل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة دعم تعبئة الاتفاقات بشأن الطاقة، بالتعاون مع الشركاء المعنيين. وستنشئ، إلى جانب ذلك، منصة إلكترونية لتتبع الالتزامات المرتبطة بالاتفاقات بشأن الطاقة وتقديمها أثناء الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة وبعده، من أجل توحيد الالتزامات المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة قبل عام 2030.

مشاوورات أصحاب المصلحة على الإنترنت

106 - نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سلسلة من المشاوورات على الإنترنت مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني ومنظمات الشباب، سعياً إلى الحصول على مدخلاتهم لأجل العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة. وكانت المشاوورات مفتوحة أمام مدخلات جميع أصحاب المصلحة، وقد نُشر موجز لتلك المدخلات في حزيران/يونيه 2021⁽⁶⁾.

النتائج المتوقعة للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة

107 - شهدت الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة التي أُجريت حتى الآن قيادة ومشاركة قويتين من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين خلال العملية التحضيرية الموضوعية برمتها. وبناءً على هذا الزخم، من المتوقع أن يحقق الحوار النتائج التالية:

- (أ) موجز استشاري يقدم خريطة طريق عالمية نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050؛
- (ب) سلسلة من الاتفاقات بشأن الطاقة تبرمها الحكومات ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني دعماً للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر.

خامساً - تعزيز الاتساق والتنسيق من خلال تنشيط شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة

108 - شجعت الجمعية العامة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، في قرارها 225/74، على دعم الاتساق والتنسيق فيما بين الأنشطة المتصلة بالطاقة التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كل في إطار الولاية المنوطة به. وبقيادة رئيسي شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، أُعيد تنشيط الشبكة وهي تنفذ خطة عملها للجمع بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم دعم أكثر تكاملاً واتساقاً للسياسات والمعايير. وتؤدي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دور الأمانة المخصصة لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

109 - وقد أدت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة دوراً رئيسياً في توفير الدعم التقني الموضوعي للتحضيرات للحوار، بما في ذلك من خلال الأفرقة العاملة التقنية الخمسة، والدعم التقني للرئيسين المشاركين لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة اللذين يضطلعان بمهمة رئاسة الحوار بالشراكة، وتعبئة الاتفاقات بشأن الطاقة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد أنشئ صندوق استثماري متعدد الشركاء تابع لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة من أجل تعبئة الموارد لأنشطة الشبكة ذات الصلة.

110 - وفي عام 2021، سيمثل الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة والعمليات التحضيرية التي أسفرت عن عقد مؤتمرات دولية رئيسية مثل المؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام في بيجين، والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في

(6) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Stakeholders thematic e-consultation for the United Nations high-level dialogue on energy: summary report" (New York, May 2021).

غلاسكو، المملكة المتحدة، فرصاً هامة للعمل مع صناعات السياسات الوطنيين والمحليين، والمؤسسات المالية، وقادة الأعمال وغيرهم على كيفية التعجيل بتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة وإتفاق باريس.

111 - وستتضمن شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة هذه المواعيد الحاسمة لضمان إحراز تقدم متسارع وزيادة الطموح نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والوصول بالانبعثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. وسيستمر تعزيز أمانتها لتوفر الدعم لتنسيق السياسات، وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات في الفترة السابقة لتلك المواعيد، وكذلك لتتابع الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة وغيره من المناسبات العالمية الرئيسية، بالتعاون الوثيق مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وشركائها، إلى جانب مكتب التنسيق الإنمائي، حسب الاقتضاء.

سادساً - التعجيل بتنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

112 - دعت الجمعية العامة إلى التنفيذ السريع للأهداف الاستراتيجية كما حددتها خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (2014-2024)، وكانت آخر دعوة إلى ذلك في قرارها 224/72. وثبت أن استعراض منتصف المدة الذي أجري في عام 2019، على نحو ما يقضي به القرار 236/73، مفيد بشكل خاص في دعوة أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

113 - واعتماداً على الإنجازات التي تحققت حتى الآن ومتابعة لاستعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، يضطلع أعضاء وشركاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة بمجموعة واسعة من الأنشطة لتنفيذ خطة العمل العالمية للعقد.

114 - ولتقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، أُعد تقرير معنون "تتبع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: تقرير التقدم المحرز في مجال الطاقة لعام 2021"، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وشعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

115 - وقد أُعد ونشر تقرير بعنوان "Leveraging Energy Action for Advancing the Sustainable Development Goals" (الاستفادة من العمل في مجال الطاقة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة)، وهو الموجز الرابع من سلسلة من موجزات السياسات، دعماً لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021. وقام بتجميع موجزات السياسات تلك الفريق الاستشاري التقني لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، الذي شكّلته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي تشمل مساهمات أكثر من 40 من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

116 - وبغية تشجيع الإجراءات الرامية إلى تحقيق أوجه التآزر بشأن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، استمر تسيير منهاج عمل الصحة والطاقة بالشراكة بين منظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، سعياً إلى إحراز التقدم في عدد من الأهداف.

117 - ويوفر المؤتمر العالمي والمشاورات بشأن أوجه التآزر بين المناخ وأهداف التنمية المستدامة، التي تشترك في تنظيمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منبرا مفيدا كل عام لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تعظيم أوجه التآزر وتقليل أوجه المفاضلة إلى أدنى حد بين العمل المناخي والأهداف، بما يمكن من زيادة الطموح بشأن التنفيذ فيما يتعلق بخطة عام 2030 واتفاق باريس.

118 - وإدراكا من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشركة إيتايبو بيناسيونال (Itaipu Binacional) لأوجه الترابط بين المياه والطاقة، ومساهماتهما في النهوض بمختلف أهداف التنمية المستدامة، فقد ضافرتا جهودهما في عام 2018 لإنشاء الشبكة العالمية للحلول المستدامة في مجالي المياه والطاقة من أجل استكشاف أوجه الترابط بين الهدفين 6 و 7، وقد انضم إليهما عدد كبير من أصحاب المصلحة من جميع المناطق والفئات المعنية منذ ذلك الحين.

119 - وفي المستقبل، ينبغي استعراض خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع استعراضا موضوعيا في ضوء نتائج الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة. وينبغي أن ينفذ تقييم الحالة العالمي هذا في الظروف المثلى قبل عام واحد على الأقل من نهاية العقد في عام 2024، وذلك للنظر في إجراءات المتابعة اللاحقة، دعما لعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعم الأمين العام في تنسيق أنشطة العقد، بما يشمل أنشطة تقييم الحالة، بالتعاون الوثيق مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وأصحاب المصلحة الآخرين.

سابعاً - الخلاصة

120 - يوفر الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة فرصة تاريخية للمضي قدما بالإجراءات الرامية إلى تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة المستدامة. وينبغي أيضا الاستفادة من أوجه التآزر مع العمليات والمعالم الحكومية الدولية المقبلة، بما فيها تلك المتعلقة بالنقل والمحيطات والتنوع البيولوجي والمساواة بين الجنسين والنظم الغذائية وتغير المناخ وأقل البلدان نمواً.

121 - ومن الأهمية بمكان أن ترفع جميع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة سقف الطموحات والالتزامات. وستعمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة مع جميع أصحاب المصلحة تحضيرا للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة ولما بعده من أجل حشد الدعم والحفاظ على الزخم وتعبئة شبكة من الشراكات والاتفاقات بشأن الطاقة من القطاعين العام والخاص، بينما تساعد في الوقت نفسه على رفع سقف الطموح وتتبع التقدم.

122 - ويوفر عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع منصة عالمية فريدة لتعزيز الطموح والعمل استجابة لنتائج الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة. وسيشكل التقييم العالمي للحالة خطوة مفيدة لزيادة حفز الالتزام السياسي وتعزيز العمل المنسق دعما للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر.

123 - ولن تكون إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود ممكنة إلا عن طريق اتخاذ إجراءات حازمة، وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، وفي الوقت ذاته جعل أهداف كل من خطة عام 2030 واتفاق باريس في متناول اليد.